

التعليم الفني

ضرورة تشجيعه ، ووسائل هذا التشجيع

للمهندس الزراعى أحمد محمود سالم

أستاذ الزراعة المساعد بكلية الزراعة فى جامعة إبراهيم

تخطيط بالتعليم الفني فى الوقت الحاضر ظروف عصيبة ، وتصادفه عقبات كثيرة لا شك أنها ستحظى فى العهد الجديد باهتمام المسئولين ، ولا بد أنهم سيواجهون هذه الظروف وتلك العقبات بكثير من الجرأة والحزم اللذين واجها بهما معالجة كل الأمور التى تصدوا لها .

وهذه حقائق رأيت أن أبرزها لتكون ماثلة أمام أعين المسئولين حين يعاودون بحث نظم التعليم الفني ، وفى اختصرها فيما يلى :

١ — لقد زاد الإقبال على التعليم الثانوى العلمى فى الوقت الحاضر زيادة كبيرة ، وأصبحت مدارس هذا النوع من التعليم تعج بطلابها ، وتقصر - غالباً - عن أداء رسالتها على الوجه المطلوب .

٢ — هذا الجيش العرمرم من الطلبة الحاصلين على التوجيهية يتمكنون من الالتحاق بالكليات الجامعية حتى ولو كانت كفاية بعضهم للتعليم الجامعى من الأمور المشكوك فيها .

٣ — أصبح الطلاب وأولياء أمورهم يدركون أن التعليم الثانوى العلمى هو أيسر الطرق وأخصرها للالتحاق بالكليات الجامعية .

٤ — هؤلاء المتخرجون فى هذه الكليات يكونون أسعد حظاً ولهم نصيب

موفور في وظائف الدولة بعكس من قعدت بهم الظروف عن مواصلة مرحلة التعليم الجامعى .

هـ — قل الاقبال بعكس ذلك على معاهد التعليم الفنى بشكل ملحوظ لأن طريقها إلى الكليات الجامعية مجهول أو شاق غير يسير .

وفى اعتقادى أن هذه النتائج أدت إليها الأوضاع القائمة ، وهى تنحصر فيما يأتى :

(١) التوسع فى مجانية التعليم الثانوى وتعميمها دون قيد ولا شرط .

(٢) التوسع فى مجانية التعليم الجامعى والتجاوز عن تحصيل الرسوم المطلوبة بسبب وبغير سبب .

(٣) الشعور الذى ساد المجتمع المصرى : وهو أن منزلة التعليم الفنى دون غيره من أنواع التعليم . وكان هذا الشعور وليد الظروف التى أحاطت بهذا النوع من التعليم فى الماضى ، وصورته فى هذه الصورة الهزيلة التى جعلت المجتمع يصدر أحكاما قاسية على الشبان الذين لم يؤهلهم استعدادهم لمواصلة التعليم النظرى فانتظموا فى دراسات فنية زراعية أو صناعية ، وهذا الاعتقاد الخاطىء لا يزال مع الأسف يسود مجتمعنا رغم بحافته نظريات التربية الحديثة .

ويسعدنى أن أضع أمام المسؤولين بعض الخطوط الرئيسية التى أراها تحقق الرغبة فى تشجيع التعليم الفنى ، وتدعو إلى الإقبال عليه ، وهى متعددة أذكر منها :

١ — إنشاء معاهد فنية عالية للزراعة والصناعة والتجارة يقتصر الالتحاق بها على النابهين من الحاصلين على الدبلومات الفنية المتوسطة . وبذلك تتهيأ فرص التعليم العالى لمن تظهر كفايتهم من طلاب التعليم الفنى الثانوى . وقيام هذه المعاهد ميسور لن يكلف الدولة كثيراً ، فإنها تحل محل أقسام الدراسات التكميلية العالية الملتحقة الآن

بالكليات والمدارس ، وليس يخفى أن قيام هذه المعاهد العالية وربط خططها الدراسية بخطط الدراسة بالتعليم الفني الثانوى سيتحقق معه نوع من الانسجام ، وتتماهى معه فرص أوسع للدراسة الفنية بطول مدتها ، على أن تتاح للتخرجين فى هذه المعاهد الفرص التى نهى للتخرجين فى كليات الجامعات المتماثلة بلا فوارق فى النواحي المادية أو الأدبية .

٢ — تقليل الفوارق الكبيرة بين الدرجات المالية التى يوضع فيها خريجو مدارس التعليم الفني الثانوى والتى يوضع فيها زملاؤهم الذين أتيحت لهم فرصة مواصلة التعليم العالى عند التحاقهم بوظائف الحكومة . وأقترح أن يوضع الأولون بالدرجة السابعة ، ويوضع الآخرون بالدرجة السادسة ، على أن يمنع التعيين بتاتا بالدرجة الثامنة للحاصلين على شهادة فنية متوسطة .

٣ — تحديد عدد المنتحقين بمدارس التعليم الثانوى العالى ، ويتحقق ذلك بما يأتى :

(أ) يقتصر الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوى العالى على الحاصلين على مجموع أقله ٦٥ ٪ من مجموع درجات امتحان الشهادة المتوسطة التى ستكون نهاية لمرحلة الإعداد لأحد نوعى التعليم الثانوى العالى والفنى .

(ب) زيادة الرسوم المدرسية فى مرحلة التعليم الثانوى العالى وإتقاصها فى مرحلة التعليم الفني الثانوى ولا يعنى منها فى الأولى غير الناهين من الطلبة العاجزين عن الوفاء بها .

(ج) زيادة الرسوم الجامعية واتخاذ كافة السبل الجدية لتحصيلها بحيث يقتصر الإعفاء منها على الناهين من الطلبة ، والذين يثبت عجزهم عن أدائها فقط .